

الأحزاب السياسية والإصلاح الدستوري أية أجندة للمساواة و المناصفة؟

مائدة مستديرة

الأربعاء، 25 ماي 2011
فندق فرج - الرباط



الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
شارع أنفا 79، زنقة جابر ابن حيان إقامة البيضاء - أنفا الطابق 5.
الشقة 22/23 الدار البيضاء
الهاتف: 52 20 51 212(0) / الفاكس: 81 20 45 212(0)
البريد الإلكتروني: adfmcasa@menara.ma / الموقع الإلكتروني: www.adfm.ma

الديمقراطية و للمؤسسات السياسية خاصة الأحزاب ، و نظرا لوعينا التام داخل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بالدور الهام و الأساسي الذي تلعبه الأحزاب في الدينامية التي شهدتها بلادنا فإننا حرصنا دائما على العمل المشترك مع هذه الأحزاب في مجموعة من المحطات السابقة.

و تعزيزا لهذا المسار ، و نظرا لما تتطلبه المرحلة من تكثيف الجهود من أجل تحقيق ما فيه صالح المجتمع بنسائه و رجاله فإن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب تراهن بشكل كبير على الفاعل السياسي باعتباره شريكا أساسيا و داعما لمجهودات الحركة النسائية الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على المساواة بين النساء و الرجال.

في هذا الإطار ستفتح الجمعية نقاشا حول دور الأحزاب السياسية في الدفع بمطالب المساواة ارتباطا بالإصلاح الدستوري.

يستهل هذا النقاش بمائدة مستديرة حول: " الأحزاب السياسية و الإصلاح الدستوري أية أجندة للمساواة و المناصفة ؟ " تضم أهم الأحزاب الشريكة و يأتي في إطار العمل الترافعي الذي يقوم به الربيع النسائي للديمقراطية و المساواة، من أجل إقرار المساواة بين النساء و الرجال في الدستور و هي شبكة تضم مجموعة مهمة من الجمعيات النسائية الديمقراطية الفاعلة في مجال الحقوق الإنسانية للنساء.

البرنامج :

- 17:30 : استقبال المشاركين و المشاركات بحفل شاي.
- 18:00 : انطلاق الأشغال بتقديم عرض لأهم ما ورد من مقترحات في الموضوع من خلال مذكرات الأحزاب السياسية
- 18:30 : مناقشة و تداول.
- 21:00 : عشاء.

يشهد المغرب حراكا وطنيا مهما يدعو إلى إصلاح و تغيير شامل على جميع الأصعدة، في إطار سياق يتميز بمجموعة من التطورات المتسارعة على مستوى تطلعات الشعوب إلى مزيد من الحريات و إلى تحقيق ديمقراطية حقيقية.

ولعل أهم ورش إصلاحي تم الإعلان عنه في المرحلة الراهنة هو ورش الإصلاح الدستوري الذي انطلق منذ 9 مارس 2011، هذا الورش الذي استدعى جميع قوى البلاد للنقاش الحقيقي و المسؤول، حيث أن تعديل الدستور لا يعتبر نقاشا مستجدا و مطلبا حديثا بل هو حدث لطالما رفع في عديد من المناسبات من طرف القوى الديمقراطية و الحقوقية بما فيها النسائية، فالنقاش الدستوري ليس رهين محطة انتخابية سياسية، بل أصبح مطلبا جماهيريا لتحديث المؤسسات و لفصل السلط و لوضع آليات الدولة الحداثية و الديمقراطية.

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، و من خلال مساهمتها الكبيرة في تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء، لم تكن في معزل عن هذا النقاش الوطني، حيث لا يخفى على الجميع التحركات التي قامت بها إلى جانب القوى الحقوقية الأخرى ، و مساهمة منها في النقاش الحالي قامت برفع مذكرة مطلبية إلى اللجنة الاستشارية المكلفة بتعديل الدستور وضعت فيها تصورهما العام و أهم مقترحاتها بخصوص هذا التعديل، هذه المقترحات التي لا تبتعد كثيرا عن مطالب كل القوى الحقوقية خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين النساء و الرجال باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الديمقراطية، التي رفع شعارها المغرب من خلال تبنيه مجموعة من الإجراءات و التدابير، كالتزامه بالمواثيق و العهود الدولية التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان بصفة عامة و الحقوق الإنسانية للنساء بصفة خاصة، و كذا من خلال الخطابات السياسية و بعض الإجراءات القانونية على المستوى الوطني الداعية إلى تعزيز الديمقراطية .

و اليوم، و بما أنه لا يمكن إطلاق مسلسل التغيير دون إصلاحات دستورية عميقة مستجيبة لكل المطالب المرفوعة للحركة الحقوقية و للحركة النسائية